

## في ثقافة الفساد

أجل لقد جعلنا حتى من الفساد ثقافة في لبنان.

عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالليرات والدولارات، عندما يغدو للقيام بواجب وظيفي ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، ولتلتزيم المشاريع العامة ثمن، وللنفوس في الانتخابات النيابية ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، وللتشريع عند مفاصل معينة ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، عندما يغدو لكل شيء ثمن نخشى أن يكون الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، ويكون المجتمع قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد.

لم نكن نغالي عندما قلنا إن المال السياسي فاسد ومفسد لمجرد أنه يستخدم لتحقيق أغراض سياسية. فعندما أخذ المال يُسكب في إدارة شؤون الحياة العامة وشجونها في بلدنا، أضحى المال معياراً للنجاح، ومعياراً للإنجاز، ومعياراً للوجاهة والسطوة، لا بل أضحى المال هو الوسيلة لإحقاق الحق أو بلوغ مأرب أو الفوز بمنصب، ولم يعد للشعور بالواجب مكان، ولا للمسؤولية العامة اعتبار، ولا للضمير الوظيفي أو المهني دور، ولا للإلتزام الوطني وزن.

وثقافة الوساطة هي من ثقافة الفساد. فالمرء في لبنان لا يصل في أكثر الحالات بكفاءته أو جدارته أو مزاياه، بل بوساطة أهل الحل والربط، أصحاب السطوة والنفوذ، القابضين على أزمّة السلطة. حتى المسؤول عن إدارة معينة، حتى الأستاذ في المدرسة أو الجامعة، حتى الطبيب في المؤسسة الصحية، حتى

صاحب الإختصاص في لجنة تقنيّة، فإنه لا يصل في غالب الأحيان إلا بالواسطة. كذلك صاحب الحق لا يضمن حقه المشروع إلا بالواسطة. وغالباً ما تقترن الوساطة بثمن. والثمن قد يكون مالياً أو سياسياً، تدخل في حسابه اعتبارات عشائرية أو مذهبية أو طائفية أو مصلحة.

وعندما يبلغ الفساد هذا المبلغ من التفاقم تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبو شبح المساءلة والمحاسبة. فالناخب في لبنان لا يحاسب النائب بل يعاود انتخابه بصرف النظر عن أدائه أو سمعته، ومجلس النواب لا يحجب الثقة عن حكومة، فهو ينتقدها بأقذع العبارات ثم يصوّت لها ولمشاريعها، والحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها وهي غير بريئة من استشرائه، ويد القضاء لا تطال المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عُرف أو شاع عنهم. حتى هيئات الرقابة الإدارية، بما فيها مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام، كلها شبه معطلة إما بفعل الفساد الغامر الذي تجاوز في أبعاده قدرتها على الإحاطة أو المعالجة أو الضبط، أو لأن الدم الفاسد أخذ يدبّ في عروق بعضها. أما قانون الإثراء غير المشروع فكأنه لم يكن.

وعندما يغدو الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب، حتى لا نقول يستحيل، علاجه. فالفساد لا ينتج إصلاحاً بل ينتج مزيداً من الفساد. والفساد لا يرى في فساده عيباً، لا بل يرى في الإصلاح انتحاراً. من هنا القول إن الفساد يشكل طوقاً يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة. وإذا ترك النظام على غاربه، أو على فساده، فقد لا يولّد القيادة السياسية الكفيلة بكسر الحلقة الجهنمية. فيستمر الفساد ويتفاقم.

خطاب القسم الذي أطلقه الرئيس العماد أميل لحود عند تسلّمه رئاسة البلاد كان حرباً على الفساد والمفسدين وصرخة مدوية في وجه الخارجين على القانون. ولكن الواقع كان أقوى من قوة الدفع التي أتاحها المشهد السياسي

فلم يتحقق شيء يذكر من مضمون الخطاب. وبقي شعار دولة القانون والمؤسسات شعاراً أجوف لا صدى له في واقع الحال. قال رئيس الحكومة بعد أزمة عصفت بالحكم إن البلاد باتت أمام مرحلة جديدة عنوانها تطبيق القانون والدستور. وكأن عنوان المرحلة السابقة، لا بل عنوان السنين الطويلة المنصرمة، كان عدم تطبيق القانون والدستور. فماذا تغيّر حتى يطبق القانون والدستور في هذه المرحلة؟ بالطبع بقي الحال على حاله وبقي الفساد سيّد الموقف.

إذا كان لنا أن نكسر حلقة الفساد الجهنمية فأين نبدأ؟

أعتقد أن العملية تبدأ بنظام انتخابي جديد يستعيد الناخب في ظله دوره في مساءلة النائب ومحاسبته. فإذا تحقق ذلك فإن مجلس النواب يستعيد دوره في محاسبة الحكومة، ومن ثم تستعيد الحكومة دورها في محاسبة الإدارة وفي حماية القضاء من التدخلات السياسية والتي أقرّ رئيس الحكومة بوجودها علناً. فإذا كانت هذه التدخلات بعلم رئيس الحكومة أو بمشاركة منه فهو مسؤول، وإذا لم تكن بعلمه أو من صنع يده فهو مسؤول إذ هو لم يبادر إلى وقفها.

إن النظام الانتخابي الذي يمكن أن يؤدي مهمة كسر الحلقة هو ذاك الذي يقضي على ظاهرة البوسطات والمحادل في الانتخابات النيابية، ويحفظ سلامة التمثيل الشعبي بحيث لا تلغي أكثرية أقلية. وهذا يتحقق، في نظرنا، بالتخلي عن النظام الأكثرّي المعتمد منذ الاستقلال حتى الآن وبعتماد نظام التمثيل النسبي، وكذلك بتأمين شروط تكافؤ الفرص بين المرشحين أولاً من خلال تحديد سقف للإنفاق في الحملات الانتخابية، أسوة بما هو معمول به في الديمقراطيات الأكثر تقدماً في العالم، وتالياً تنظيم عمليات الإعلام والإعلان الانتخابيين، فلا يعود اقتناء وسائل إعلام أو السيطرة عليها شرطاً للفوز بمقعد نيابي.

ولكن السؤال الكبير يبقى: هل يمكن أن يخرج هذا النظام المبتغى إلى

حيّز الواقع ويتحقق الإصلاح المنشود إذا كان أهل الحول والطول، ومعهم الطبقة السياسية عموماً، لا مصلحة لهم في اعتماده؟  
ومما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة التي كنت رئيسها أحالت على مجلس النواب في العام ٢٠٠٠ مشروع قانون يحدد سقف الإنفاق الانتخابي ويضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيين. ولكن المشروع بقي في أدراج مجلس النواب ولم تنظر فيه حتى لجنة الإدارة والعدل.

[النهار في ٤/٢/٢٠٠٣]